مجلة العلوم الزراعية المستدامة م٥٠، ع١، ص ص: (١ – ١٣) (٢٠٢٤)

Journal of Sustainable Agricultural Sciences
http://jsas.journals.ekb.eg/

التحليل الاقتصادي لمشاركة المرأة في اقتصاديات الدول العربية

سرحان أحمد سليمان

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، وزارة الزراعة، جمهورية مصر العربية

يستهدف البحث إلى دراسة وتحليل مشاركة المرأة في سوق العمل في الدول العربية، ومقارنتها بالدول الأخرى في العالم، وكذلك مشاركة المرأة في اهم الدول المتقدمة، خلال الفترة الزمنية (٢٠١٧– ٢٠٢١)، وكانت أبرز النتائج: اعلى معدلات المشاركة استحوذت عليها ست دول، وهي دول كل من قطر، الامارات، البحرين، الكويت، السودان، وتونس، حيث بلغت نحو ٣٥%، ٢٩,٤%، ٢٥,٨%، ٢٠,٨%، ٢٠,٨%، ٢٠,٥%. وبلغت في احدى عشر دولة عربية ما بين (١٠% – أقل من ٢٠%) وهي دول كل من موريتانيا، المغرب، لبنان، عمان، مصر، جزر القمر، جيبوتي، الأردن، الصومال، سوريا، ليبيا، بنحو ١٩,٣%، ١٨,٥%، ١٨,٣%، ١٧,٩%، ١٤,٣%، ١٣,٦%، ١٣,٥%، ١٢,٥%، ١٢,٣%، ١١,٩%، ١١,٢%. وبلغت في خمس دولة عربية اقل من ١٠% وهي دول كل من اليمن، الجزائر، السعودية، الضفة الغربية وقطاع غزة، والعراق، بنحو ٩,٩%، ٩,٣%، ٨,٣%، ٨,١%، ٦%. وان متوسط هذه المشاركة في العالم العربي بلغت نحو ١١%، في حين بلغت ٣٢% كمتوسط لكل دول العالم، ونحو ٤٢,٨% في شرق اسيا والمحيط الهادي، ونحو ٣٧,٤% في منطقة اليورو، ونحو ٣٦,١% في الاتحاد الأوروبي، ونحو ١٣,٧% في جنوب اسيا، بينما بلغت نحو ١٠,٨% في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. واستحوذت سبع دول عربية على انخفاض اقل من ١%، وشملت دول كل من قطر، الكويت، اليمن، الصومال، موريتانيا، العراق، عمان، حيث بلغت نسبة الانخفاض نحو ٠,٠٤%، ٠,٠٧%، ٠,٧%، ٠,٤٥%، ٠,٤٩%، ٠,٥%، ٠,٨%. وتراجعت في كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة (إسرائيل)، والولايات المتحدة الامريكية بنحو ١,٩٤%، ٠,١٢%، بينما ارتفعت لليابان بنحو ١,٩٧%. كما بلغ الانخفاض لمشاركة المرأة عربيا نحو ٥,٩٥%، وكانت نظيرتها نحو ١,٧٣% لكل العالم، في حين بلغت نحو ١,٤٩% في شرق اسيا والمحيط الهادي، ونحو ٠,١٩% في الاتحاد الأوروبي، ونحو ٤,٤٨% في جنوب اسيا، ونحو ٧,٣٣% في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. بينما حققت منطقة اليورو بمعدل نمو بلغ نحو ٠,٣٣%. وأوصى البحث بوضع قوانيين تمكن للمرأة في العمل والمشاركة الاقتصادية. ونشر الوعي المجتمعي بأهمية مشاركة المرأة في العمل وتأثيره اقتصاديا واجتماعيا.

الكلمات المفتاحية: الاقتصادي العربي، عمل المرأة، مشاركة المرأة، العمل، تمكين المرأة.

المقدمة

ما زالت المنطقة العربية تتعرض لكثير من التحولات السياسية الصعبة، والتحديات الأمنية، وتدهور أسعار النفط، والصراعات الإقليمية التي طال أمدها تؤثر على التوقعات الاقتصادية للمنطقة (البنك الدولي، ٢٠١٨). وتشير التقديرات إلى أن أقل من ٣% من السكان يعيشون في فقر مدقع، ما زال الضعف شديدًا نظرًا لكون ٥٣% من السكان يعيشون على ٤ دولارات في اليوم أو أقل. وقد احتلت المنطقة العربية المرتبة الأخيرة في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين في السنوات الاخيرة، رغم إنه قد لوحظت أعلى التحسّنات في المؤشر الفرعي للتحصيل التعليمي، بينما

*Corresponding author e-mail: sarhansoliman@yahoo.com
Received: 08/07/2023; Accepted: 06/12/2023
DOI: 10.21608/JSAS.2023.221660.1422
©2023 National Information and Documentation Center (NIDOC)

حظيت المؤشرات الفرعية للمشاركة والفرص الاقتصادية والتمكين السياسي بأدنى التحسّنات. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا يشارك سوى ٢٠,٥% من النساء في القوى العاملة. وتشير التقديرات إلى أن ٣٣% من النساء في المنطقة يشاركن في العمالة الهشة مقارنةً بنسبة ٢٣% للرجال. وتُمثَّل المرأة تمثيلًا زائدًا في المهن ذات الأجور المتدنية، بينما يوجد عدد قليل جدًا من النساء في المناصب العليا في المنطقة.

ويعود السبب الرئيس وراء انخفاض معدلات المشاركة النسائية في القوى العاملة في المنطقة إلى مجموعة كبيرة من العوامل المترابطة. ويشمل ذلك الأطر التنظيمية القانونية التمييزية، ومحدودية الوصول إلى التدريب الملائم، وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وغير المعترف بها (ارتفاع تكلفة رعاية الأطفال، والأعمال المنزلية)، وسوء ظروف العمل بما في ذلك الأجور المنخفضة، وغالبًا ما يقترن ذلك بعدم وجود تغطية للضمان الاجتماعي، والقواعد التمييزية الاجتماعية والثقافية، ومحدودية الوصول إلى الموارد والتحكم فيها (الأرض، والملكية، والتمويل... إلخ)، وعدم قدرة أسواق العمل على توليد وظائف لائقة.

إن التمكين الاقتصادي للمرأة – قدرتها على النجاح والتقدم اقتصاديًا وامتلاكها الصلاحيات لصنع القرارات الاقتصادية واتخاذ إجراءات بشأنها – هو حق إنساني أساسي. صدّقت جميع دول المنطقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). ومع ذلك، فقد سجّلت ٧ بلدان تحفظات على المادة ١٥ (المتعلقة بالمساواة في حقوق المرأة في إبرام العقود وإدارة الممتلكات) و١١ بلدًا على المادة ١٦ (المتعلقة بحق المرأة المتزوجة في حيازة الممتلكات وإدارتها والتصرف فيها على قدم المساواة مع الرجل). ينعكس ذلك سلبًا على التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة لأنه يؤثر على وصول المرأة على قدم المساواة إلى الموارد. ويعتبر التمكين الاقتصادي للمرأة هو إحدى الركائز الأساسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. يُعدّ توسيع الفرص الاقتصادية أمام المرأة أمرًا مهمًا لأنه عامل حاسم في تمكين المرأة. يجري تنفيذ جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن التمكين الاقتصادي في سياق حقوق المرأة والعمل، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة الشاملة التي تشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (التقرير السنوي للبنك الدولي، ٢٠١٨).

لهذه الأسباب السابقة توجب دراسة وتحليل مشاركة المرأة بالدول العربية ومقارنتها بالدول الأخرى المتقدمة بالعالم، للوقوف على اهم أسباب عدم نم مشاركة المرأة في الاقتصاديات العربية، ومن ثم العمل على معالجتها.

مشكلة الدراسة

تكمن المشكلة البحثية في ان عدم مواكبة مشاركة المرأة بالدول العربية لمثيلتها في الدول الأخرى بالعالم، وهذا يرجع الى أسباب تنظيمية واجتماعية وغيرها، على الرغم من الدور الفعال للمرأة ومشاركتها اقتصادياً في الناتج القومي لأى دولة، علاوة على ان الاتفاقيات الدولية منحت المرأة حقها في المشاركة المجتمعية والاقتصادية دون تمييز مع الرجال، لكن على ما يبدو من الأرقام ان أثر هذه الاتفاقيات لم يتم تطبيقه وتنظيمه لينعكس إيجابيا اجتماعيا واقتصاديا على الدول العربية.

الأمر الذي استلزم دراسة وتحليل مشاركة المرأة في العمالة بالدول العربية، واستعراض هذه المشاركة خلال السنوات الأخيرة، ومدى نمو هذه المشاركة، بالإضافة الى مقارنتها بمثيلتها في الدول المتقدمة في العالم، ومن ثم الوصول الى توصيات قد تفيد في رصد وتوصيف حالة مشاركة المرأة في اقتصاديات الدول العربية، وكذلك صياغة بعض الأساليب والسبل التي تساعد في زيادة وتفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل.

أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل مشاركة المرأة في سوق العمل في الدول العربية، والوقوف على معدلات تغيرها

ونموها، ومقارنتها بالدول الأخرى في العالم، وكذلك مشاركة المرأة في اهم الدول المتقدمة، علاوة على مشاركتها في أهم التجمعات الجغرافية بالعالم، وقد استخدم البحث الفترة الزمنية (٢٠١٧- ٢٠٢١) باعتبارها اخر خمس سنوات، كما ان هذه الفترة شهدت احداث عالمية كثيرة اقتصادية وسياسية ومن ثم يلزم دراستها والوقوف على نتائجها.

ووصولاً لتحقيق الهدف الرئيسي، فانه يمكن عرض الأهداف الفرعية للدراسة كآلاتي :

[1] دراسة وتحليل مشاركة المرأة في الدول العربية ومقارنتها بمثيلتها في العالم.

[2] دراسة وتحليل مشاركة المرأة في أهم الدول المتقدمة بالعالم وكذلك اهم التجمعات الجغرافية بالعالم.

(٣) دراسة وتحليل نمو وتغير المشاركة للمرأة في سوق العمل بالدول العربية ومقارنتها بمثيلتها في العالم.

(٤) دراسة وتحليل نمو وتغير المشاركة للمرأة في سوق العمل بأهم الدول المتقدمة بالعالم، وكذلك اهم التجمعات الجغرافية.

(٥) الوقوف على التغيرات التي تعرضت لها مشاركة المرأة في سوق العمل بالدول العربية وأسباب اختلافها من دولة لأخرى.

(٦) الاثار المترتبة على زيادة مشاركة وفاعلية المرأة في سوق العمل وانعكاسه اجتماعيا واقتصاديا بالدول العربية.

(٧) وضع أهم السبل والوسائل التي يمكن من خلالها زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وتمكينها من تحقيق حقوقها وفقا للقوانيين المحلية والدولية.

الأسلوب البحثي:

اعتمد البحث في تحقيق أهدافه على كل من التحليل الوصفي والكمي، منها استخدام معادلات الاتجاه الزمنى العام في دراسة وتحليل مشاركة المرأة في سوق العمل في الدول العربية، والوقوف على معدلات تغيرها ونموها، ومقارنتها بمثيلتها فى الدول المتقدمة في العالم، علاوة على المناطق الجغرافية ومقارنة المتوسط العربي بالعالمي، ونظيره بالتجمعات الجغرافية، وقد استخدم البحث الفترة الزمنية (٢٠١٧- ٢٠٢١) باعتبارها اخر خمس سنوات، كما ان هذه الفترة شهدت أحداث عالمية كثيرة اقتصادية وسياسية ومن ثم يلزم دراستها والوقوف على نتائجها.

مصادر البيانات:

اعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة من العديد من الجهات الدولية التي تنشر بيانات ثانوية متعلقة بموضوع الدراسة، واهمها مؤشرات التنمية البشرية بالبنك الدولي، بالإضافة إلى الاعتماد على البيانات المنشورة على شبكه الاتصالات والمعلومات الدولية (الانترنت)، علاوة على اهم ما نشر من أبحاث ودراسات سابقة عن موضوع الدراسة للوقوف على ما توصلت اليه هذه الدراسات والبحوث من نتائج يمكن أخذها في الاعتبار عند تناول موضوع البحث.

النتائج البحثية ومناقشتها

أولاً: نسب مشاركة المرأة في العمالة في الدول العربية واهم الدول المتقدمة والمناطق الجغرافية بالعالم:

مرت دول العالم، ومنهم الدول العربية في اخر سنوات لعدة متغيرات، اثرت اجتماعيا واقتصادياً في معظم الدول، واختلف قوة هذا التأثير من حيث السلب او الايجاب من دولة لأخرى، حسب طبيعة النظام الاجتماعي والقدرات الاقتصادية، ولعل ابرزها جائحة كورونا وما صاحبه من اغلاق واختلاف طريقة وطبيعة العمل، مما أدى الى فقد الكثيرين لأعمالهم، علاوة على زيادة البطالة من فئة الراغبين في العمل، علاوة على التضخم الكبير الذى اثر في كل اقتصاديات الدول، والظروف السياسية جول العالم، مما اثر أيضا على الحياة بشكل عام بكل دول العالم، ولعل تأثرت الدول العربية بهذه المتغيرات، لكن اختلفت من دولة لأخرى، ومن ثم في هذا الجزء يتم القاء الضوء على مشاركة المرأة في اقتصاديات الدول العربية، كما في الجداول من رقم (١) الى جدول رقم (٤)، وبالجداول من رقم (١) حتى رقم (٤)، وذلك فيما يلي:

(١): الأهمية النسبية لمشاركة المرأة في العمالة بالدول العربية:

بدراسة متوسط المشاركة للعاملين للمرأة في الدول العربية بالنسبة لإجمالي النساء في الفئة العمرية (١٥- ٢٤ سنه)، وهي الفئة التي تعتبر فئة الشباب والتي يجب ان تكون مشاركة في سوق العمل، وذلك خلال خمس اخر سنوات اى للفترة (٢٠١٧- ٢٠٢١)، للوقوف على هذه المشاركة في الدول العربية، وعلاقتها بطبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي بهذه الدول، وذلك فيما يلى:

(١-١): الدول العربية التي بلغت نسبة المشاركة للمرأة أكثر من ٢٠.%

بدراسة وتحليل البيانات المتعلقة بنسبة مشاركة المرأة من إجمالي الفئة العمرية (١٥- ٢٤ سنة) كمتوسط خلال الفترة (٢٠١٧- ٢٠٢١) تبين ان اعلى معدلات المشاركة والتي بلغت أكثر من ٢٠% استحوذت عليها ست دول، وهي دول كل من قطر، الامارات، البحرين، الكويت، السودان، وتونس، حيث بلغت نسبة المشاركة نحو ٣٥%، ٢٩,٤%، ٢٥,٨%، ٢٠,٨%، ٢٠,٨%، ٢٠,٥% لكل منها على الترتيب.

ويتبين من ذلك ان دولة قطر جاءت في المقدمة من حيث مشاركة المرأة من بين جميع الدول العربية، كما تبين ان أربع دول خليجية جاءت في المقدمة، ودولتين أخيرتين هما السودان وتونس، وتتميز الدول الأربع الاولى بانها دول نفطية، وتتميز الدولتين الأخيرتين بانها دول شبة زراعية.

(١-٢): الدول العربية التي بلغت نسبة المشاركة للمرأة من (١٠% - اقل من ٢٠%) .

بلغت نسبة مشاركة المرأة في احدى عشر دولة عربية ما بين (١٠% - أقل من ٢٠%) من إجمالي فئة النساء محل الدراسة خلال نفس فترة الدراسة، وهي دول كل من موريتانيا، المغرب، لبنان، عمان، مصر، جزر القمر، جيبوتي، الأردن، الصومال، سوريا، ليبيا، بنسبة مشاركة بلغت نحو ١٩,٣%، ١٨,٥%، ١٨,٣%، ١٧,٩%، ١٤,٣%، ١٣,٦%، ١٣,٥%، ١٢,٥%، ١٢,٣%، ١١,٩%، ١١,٢% لكل منها على الترتيب.

(١-٣): الدول العربية التي بلغت نسبة المشاركة للمرأة أقل من ١٠%

بلغت نسبة مشاركة المرأة في خمس دولة عربية اقل من ١٠% من إجمالي فئة النساء محل الدراسة خلال نفس فترة الدراسة، وهي دول كل من اليمن، الجزائر، السعودية، الضفة الغربية وقطاع غزة، والعراق، حيث بلغت نسبة المشاركة نحو ٩,٩%، ٩,٣%، ٨,٣%، ٨,١%، ٦% لكل منها على الترتيب.

(٢): لأهمية النسبية لمشاركة المرأة في بعض الدول المتقدمة:

بدراسة متوسط المشاركة للعاملين للمرأة في بعض الدول بالنسبة لإجمالي النساء في الفئة العمرية (١٥- ٢٤ سنه)، وذلك خلال خمس اخر سنوات أي للفترة (٢٠١٧- ٢٠٢١)، للوقوف على هذه المشاركة في هذه الدول، ومقارنتها بمثيلتها في الدول العربية، وقد تم اختيار دول كل الولايات المتحدة الأمريكية، والأراضي المحتلة بفلسطين (إسرائيل)، واليابان، وكانت نسبة المشاركة نحو ٤٩,٤%، ٤٦,٢%، ٤٨,٣% لكل منها على الترتيب.

(٣): متوسط نسب مشاركة المرأة عربياً وفى اهم التكتلات الجغرافية بالعالم:

بدراسة متوسط المشاركة للعاملين للمرأة عربياً كمتوسط لكل الدول العربية، ونظيرتها في اهم التكتلات الجغرافية في العالم بالنسبة لإجمالي النساء في الفئة العمرية (١٥- ٢٤ سنه)، وذلك خلال للفترة (٢٠١٧- ٢٠٢١)،. لمقارنة الوضع العربي في هذه المشاركة ومثيلتها في هذه التكتلات، ومن ثم البحث في أسباب التغير بينهما، وكذلك التعرف على اهم السبل والاليات التي جعلت هذه التكتلات أكثر مشاركة للمرأة، فقد تبين ان متوسط هذه المشاركة في العالم العربي بلغت نحو ١١%، في حين بلغت ٣٢% كمتوسط لكل دول العالم، كما بلغت نحو ٤٢,٨% في شرق اسيا والمحيط الهادي، ونحو ٣٧,٤% في منطقة اليورو، بينما بلغت نحو ٣٦,١% في الاتحاد الأوروبي، في حين بلغت نحو ١٣,٧% في جنوب اسيا، بينما بلغت نحو ١٠,٨% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويتبين من ذلك انخفاض المشاركة عربيا بالنسبة للمرأة عن كل من المتوسط العالمي وكل المناطق الجغرافية محل

الدراسة ما عدا الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ولذلك لابد من البحث في أسباب تراجع هذه المشاركة للمرأة والتعرف على السياسات والقوانيين او المشكلات والمعوقات سواء ثقافية او اجتماعية او اقتصادية او غيرها التي تعترض وصول المشاركة للمرأة عربياً عن نظيرتها عالمياً.

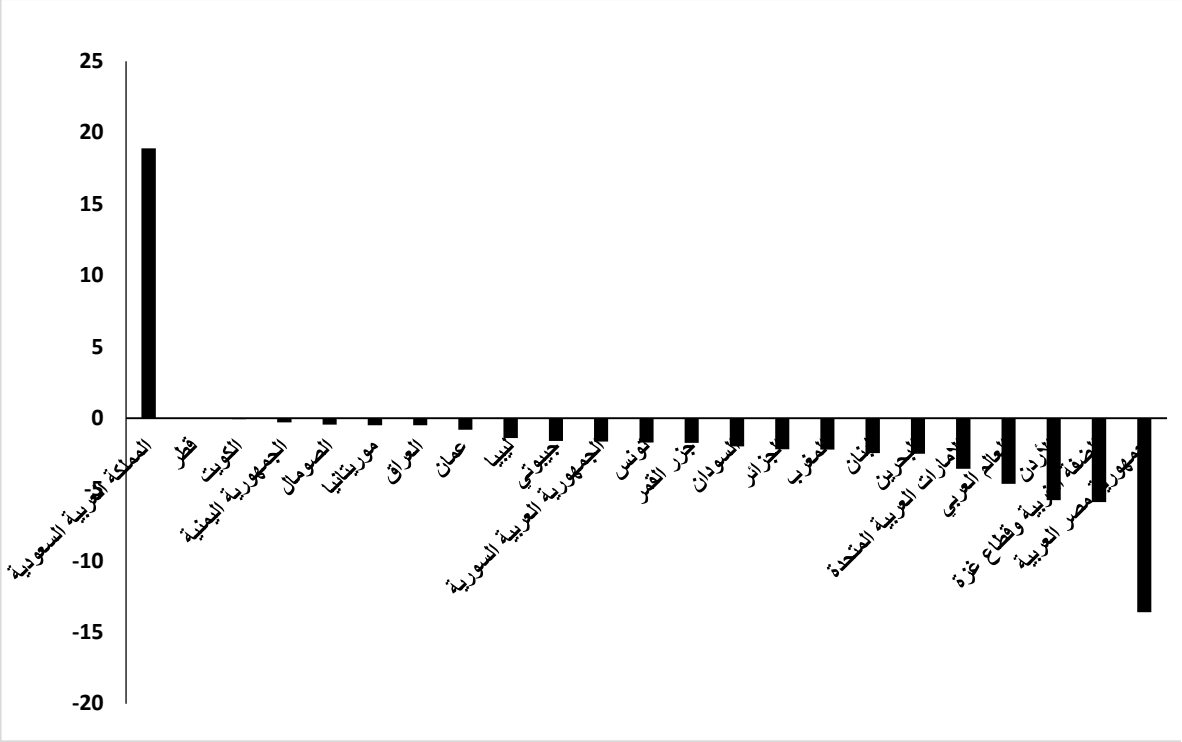

شكل (١). نسبة المشاركة في قوة العمل، الإناث (كنسبة مئوية من السكان من النساء في الفئة العمرية ١٥ –٢٤) بالدول العربية خلال الفترة (٢٠١٧– ٢٠٢١).

المصدر: حسبت من: البنك الدولي، مؤشرات التنمية البشرية، سنوات متفرقة.

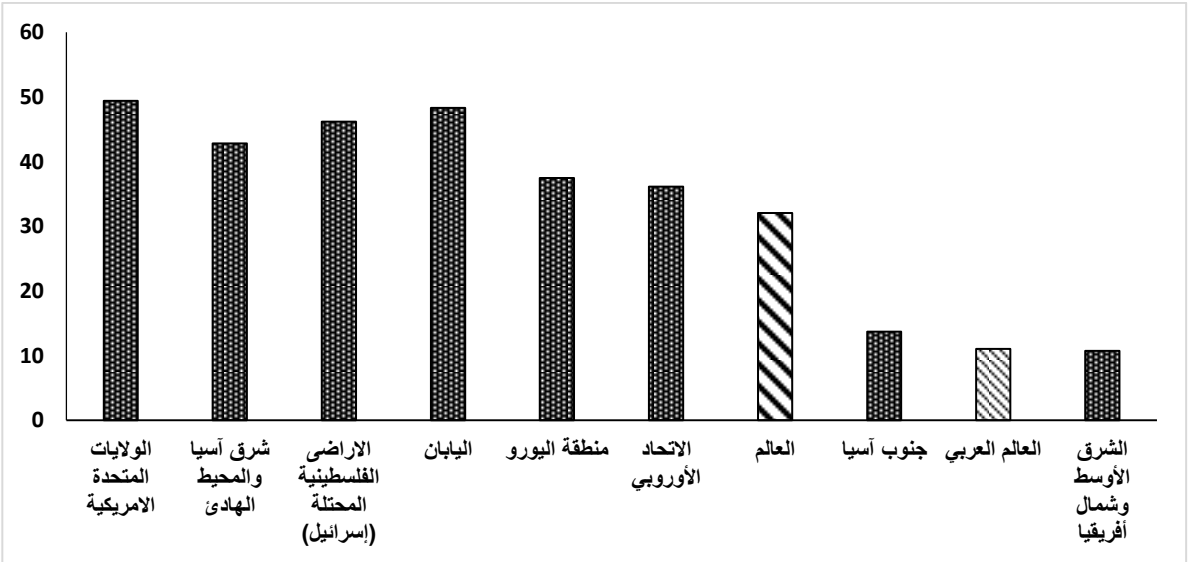

شكل (٢). نسبة المشاركة في قوة العمل، الإناث (كنسبة مئوية من السكان من النساء في الفئة العمرية ١٥ –٢٤) بالدول المتقدمة خلال الفترة (٢٠١٧– ٢٠٢١).

المصدر: حسبت من: البنك الدولي، مؤشرات التنمية البشرية، سنوات متفرقة.

ثانياً: معدلات نمو مشاركة المرأة عربياً واهم الدول المتقدمة والمناطق الجغرافية بالعالم:

مع الظروف الراهنة التي شهدها العالم، من اغلاق مع جائحة كورونا، والظروف السياسية الدولية، والتضخم الكبير الذي شهدته معظم الدول، كل ذلك أثر على التوظيف والعمالة، ومعدلات البطالة، واختلف التأثير في قدرات كل دولة في اتخاذ سياسات اقتصادية واجتماعية وغيرها، مما نتج عنه تأثيرات سلبية على التوظيف ومنها مشاركة المرأة ومعدلات هذا التأثير، ومن يلزم يستعرض هذا الجزء معدلات نمو مشاركة المرأة في العمل خلال فترة الدراسة.

وقد تبين من تحليل البيانات ان لا الدول العربية شهدت انخفاض مشاركة المرأة في العمل ما عدا دولة واحدة هي المملكة العربية السعودية والتي حققت معدل نمو بغ ١٨,٩%، وقد تباينت معدل الانخفاض بالدول العربية من دولة لأخرى، وكانت أكبر الانخفاضات لمصر بنحو ١٣%.

كذلك تبين ان التجمع الجغرافي الوحيد الذي حقق معدل نمو إيجابي هو منطقة اليورو حيث ارتفعت نسبة المشاركة للمرأة نحو ٠,٣٣%، كما أن اليابان تعتبر أهم دولة لم تتأثر مشاركة المرأة بهذه الظروف التي مر بها العالم أيضا، حيث ارتفعت نسبة المشاركة بنحو ١,٩٧%.

وفيما يلي استعرضاً بالتفصيل عن معدلات التغير السنوية لمشاركة المرأة بالدول العربية، ومقارنتها بأهم الدول المتقدمة بالعالم، وكذلك مثيلتها بأهم التجمعات الجغرافية بالعالم ومقارنتها بمتوسط التغير بالعالم العربي، وذلك من خلال تحليل هذه البيانات والتعرف على مقدار التغير السنوي، ومن ثم الوصول الى معدل النمو لهذه المشاركة، وذلك فيما يلي:

(١): معدلات نمو مشاركة المرأة في العمالة بالدول العربية:

بدراسة متوسط معدلات التغير السنوية لمشاركة المرأة في العمالة بالدول العربية بالنسبة لإجمالي النساء فى الفئة العمرية (١٥- ٢٤ سنه)، وذلك خلال خمس اخر سنوات اى للفترة (٢٠١٧- ٢٠٢١)، للوقوف على هذه التغيرات وتأثيراتها وما هي أسبابها، وذلك فيما يلي:

(١-١): الدول العربية التي بلغ معدل الانخفاض في نسبة مشاركة المرأة أكثر من ٥.%

بدراسة وتحليل البيانات المتعلقة بمعدلات التغير السنوية في نسبة مشاركة المرأة في العمالة بالدول العربية من إجمالي الفئة العمرية (١٥- ٢٤ سنة) خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١) تبين ان اعلى معدلات الانخفاض في هذه المشاركة والتي بلغت أكثر من ٥% استحوذت عليها ثلاث دول، وهي دول كل من من مصر، الضفة الغربية وقطاع غزة، والاردن، حيث بلغ نسبة التراجع خلال فترة الدراسة في المشاركة نحو ١٣%، ٥,٨٨%، ٥,٧٤%، لكل منها على الترتيب.

ويتبين من ذلك ان دولة مصر جاءت في المقدمة من حيث اعلى معدل انخفاض لمشاركة المرأة من بين جميع الدول العربية، ثم دولتين أخيرتين هما الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن، وتتسم هذه الدول بأنها شبة زراعية. كما يتضح من ذلك ان الثلاث دول كان معدل انخفاض المشاركة المرأة اعلى من متوسط معدل الانخفاض لإجمالي الدول العربية والبالغ نحو ٤,٦%.

(١-٢): الدول العربية التي بلغ معدل انخفاض نسبة مشاركة المرأة من (١%- أقل من ٥%).

اتضح من دراسة البيانات ان احدى عشر دولة عربية كان معدل الانخفاض في حدود (١%- اقل من ٥%)، وشملت دول كل من الامارات، البحرين، لبنان، المغرب، الجزائر، السودان، جزر القمر، تونس، سوريا، جيبوتي، ليبيا، حيث بلغ معدل الانخفاض خلال نفس فترة الدراسة نحو ٣,٥٤%، ٢,٤٨%، ٢,٤٥%، ٢,٢%، ٢,١٨%، ١,٩٧%، ١,٧٢%، ١,٧%، ١,٦٣%، ١,٦%، ١,٣٩% لكل منها على الترتيب.

بدراسة وتحليل البيانات المتعلقة بمعدلات التغير السنوية في نسبة مشاركة المرأة في العمالة بالدول العربية من إجمالي الفئة العمرية (١٥- ٢٤ سنة) خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١) تبين ان اعلى معدلات الانخفاض في هذه المشاركة

والتي بلغت أكثر من ٥% استحوذت عليها اربعة دول، وهي دول كل من مصر، الضفة الغربية وقطاع غزة، الاردن، والامارات العربية المتحدة، حيث بلغ نسبة التراجع خلال فترة الدراسة في المشاركة نحو ١٣%، ٥,٨٨%، ٥,٧٤%، ٣,٥٤% لكل منها على الترتيب.

ويتبين من ذلك ان دولتين خليجيتين (دول نفطية) جاءت في هذه المجموعة هما الامارات والبحرين، ودولتين لديها اضطرابات حرب داخلية هما سوريا وليبيا، ودولتين لديهما عدم استقرار سيأسى هما كل من السودان ولبنان، وتشكل طبيعية النشاط الاقتصادية في معظم هذه المجموعة انها شبه زراعي.

جدول (٢). نسبة المشاركة فى قوة العمل، الإناث (كنسبة مئوية من السكان من النساء فى الفئة العمرية ١٥ -٢٤) بالدول المتقدمة خلال الفترة (٢٠١٧- ٢٠٢١).

السنة الدولة	2017	2018	2019	2020	2021	متوسط الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١)
الولايات المتحدة	49.34	49.56	50.14	48.37	49.63	49.4
شرق آسيا والمحيط الهادئ	44.09	43.55	43.18	41.18	42.08	42.8
إسرائيل	48.00	47.34	46.76	43.17	45.60	46.2
اليابان	44.89	48.19	50.13	49.13	49.17	48.3
منطقة اليورو	37.49	37.34	37.48	36.21	38.68	37.4
الاتحاد الأوروبي	36.35	36.24	36.37	34.87	36.69	36.1
العالم	33.11	32.66	32.60	30.37	31.49	32.0
جنوب آسيا	14.86	14.26	14.25	12.34	12.75	13.7
العالم العربي	13.06	11.14	10.59	10.04	10.33	11.0
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	12.99	11.05	10.40	9.49	9.83	10.8

المصدر: حسبت من: البنك الدولي، مؤشرات التنمية البشريه، سنوات متفرقة.

جدول (٣). معدلات التغير السنوية ومعدل النمو، لقوة العمل للإناث (كنسبة مئوية من السكان من النساء فى الفئة العمرية ١٥ -٢٤ بالدول العربية خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١).

البيان الدولة	معدل التغير	التغير بين اخر سنتين	التغير بين ٢٠٢١ ـ متوسط الفترة
قطر	-0.04	0.97	3.91
الإمارات العربية المتحدة	-3.54	1.78	0.88
البحرين	-2.48	1.36	-0.17
الكويت	-0.07	2.34	-3.94
السودان	-1.97	0.77	-3.08
تونس	-1.70	0.79	-2.56
موريتانيا	-0.49	0.22	-5.94
المغرب	-2.20	0.56	-4.55
لبنان	-2.45	0.56	-1.52
عمان	-0.80	0.79	-4.70
جمهورية مصر العربية	-13.60	0.37	-8.77
جزر القمر	-1.72	0.38	-2.33
جيبوتي	-1.60	0.51	-2.84
الأردن	-5.74	0.47	-2.89
الصومال	-0.45	0.27	-0.33
الجمهورية العربية السورية	-1.63	0.48	-3.32
ليبيا	-1.39	-0.19	-1.94
الجمهورية اليمنية	-0.30	0.07	-5.04
الجزائر	-2.18	0.42	-2.03
المملكة العربية السعودية	18.90	-0.99	4.12
الضفة الغربية وقطاع غزة	-5.88	0.62	1.41
العراق	-0.50	0.12	-1.07
العالم العربي	-4.60	0.29	-3.93

المصدر: حسبت من: البنك الدولي، مؤشرات التنمية البشرية، سنوات متفرقة.

(١-٣): الدول العربية التي بلغ معدل انخفاض نسبة مشاركة المرأة من (١%- اقل من ٥%).

اتضح من دراسة البيانات ان احدى عشر دولة عربية كان معدل الانخفاض في حدود (١%- اقل من ٥%)، وشملت دول كل من الامارات، البحرين، لبنان، المغرب، الجزائر، السودان، جزر القمر، تونس، سوريا، جيبوتي، ليبيا، حيث بلغ معدل الانخفاض خلال نفس فترة الدراسة نحو ٣,٥٤%، ٢,٤٨%، ٢,٤٥%، ٢,٢%، ٢,١٨%، ١,٩٧%، ١,٧٢%، ١,٧%، ١,٦٣%، ١,٦%، ١,٣٩% لكل منها على الترتيب.

بدراسة وتحليل البيانات المتعلقة بمعدلات التغير السنوية في نسبة مشاركة المرأة في العمالة بالدول العربية من إجمالي الفئة العمرية (١٥- ٢٤ سنة) خلال الفترة (٢٠١٧- ٢٠٢١) تبين ان اعلى معدلات الانخفاض في هذه المشاركة والتي بلغت أكثر من ٥% استحوذت عليها اربعة دول، وهي دول كل من مصر، الضفة الغربية وقطاع غزة، الاردن، والامارات العربية المتحدة، حيث بلغ نسبة التراجع خلال فترة الدراسة في المشاركة نحو ١٣%، ٥,٨٨%، ٥,٧٤%، ٣,٥٤% لكل منها على الترتيب.

(١-٤): الدول العربية التي بلغ معدل انخفاض نسبة مشاركة المرأة اقل من ١%.

استحوذت سبع دول عربية على انخفاض اقل من ١% خلال فترة الدراسة، وشملت دول كل من قطر، الكويت، اليمن، الصومال، موريتانيا، العراق، عمان، حيث بلغت نسبة الانخفاض نحو ٠,٠٤%، ٠,٠٧%، ٠,٧%، ٠,٤٥%، ٠,٤٩%، ٠,٥%، ٠,٨% لكل منها على الترتيب.

ويتضح من ذلك تكاد تكون نسبة المشاركة للمرأة ثابتة في دولتين دون تغيير هما قطر، والكويت، كما أظهرت هذه النتائج ان دول تعتبر فقيرة مثل الصومال وموريتانيا واليمن حافظت على معدلات منخفضة وربما يكون السبب ان الاحداث المحلية او العالمية لم تؤثر في المشاركة للمرأة حيث إن لها طبيعة اجتماعية خاصة.

(٢): معدلات نمو مشاركة المرأة في بعض الدول المتقدمة:

بدراسة معدلات نمو مشاركة المرأة في بعض الدول المتقدمة في بعض الدول المتقدمة بالنسبة لإجمالي النساء في الفئة العمرية (١٥- ٢٤ سنه)، وذلك خلال خمس اخر سنوات أي للفترة (٢٠١٧- ٢٠٢١)، للوقوف على هذه المشاركة في هذه الدول، ومقارنتها بمثيلتها في الدول العربية، وقد تم اختيار دول كل الولايات المتحدة الأمريكية، والأراضي المحتلة بفلسطين (إسرائيل)، واليابان، حيث تراجعت المشاركة في كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة (إسرائيل)، والولايات المتحدة الامريكية بنحو ١,٩٤%، ٠,١٢% لكل منها على الترتيب، بينما ارتفعت نسبة المشاركة لليابان بنحو ١,٩٧%. ومن ثم يجب دراسة تجربة اليابان وكيف استطاعت رفع معدلات مشاركة المرأة في العمل رغم كل الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها العالم وتأثر بها غالبية دول العالم.

(٣): متوسط معدلات نمو مشاركة المرأة عربياً وفى اهم التكتلات الجغرافية بالعالم:

بغ الانخفاض لمشاركة المرأة عربياً كمتوسط لكل الدول العربية نحو ٥,٩٥%، وكانت نظيرتها نحو ١,٧٣% كمتوسط لكل العالم، وبالتالي يتضح ان الانخفاض عربيا أكبر بكثير من المستوى العالمي، في حين بلغت نحو ١,٤٩% في شرق اسيا والمحيط الهادي، بينما بلغت نحو ٠,١٩% في الاتحاد الأوروبي، في حين بلغت نحو ٤,٤٨% في جنوب اسيا، بينما بلغت نحو ٧,٣٣% في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. بينما حققت منطقة يورو ارتفاع في المشاركة بمعدل نمو بلغ ٠,٣٣%.

يتبين من ذلك ان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا كانت أكثر المناطق تأثيرا، يليها العالم العربي، بينما كانت اقل انخفاض في الاتحاد الأوروبي.

جدول (٤): معدلات التغير السنوية ومعدل النمو، لقوة العمل للإناث (كنسبة مئوية من السكان من النساء في الفئة العمرية ١٥ -٢٤ بالدول المتقدمة خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١).

البيان الدولة	معدل التغير	التغير بين اخر سنتين	التغير بين ٢٠٢١ - متوسط الفترة
الولايات المتحدة	-0.12	1.25	0.22
شرق آسيا والمحيط الهادئ	-1.49	0.90	-0.73
إسرائيل	-1.94	2.43	-0.57
اليابان	1.97	0.04	0.87
منطقة اليورو	0.33	2.46	1.24
الاتحاد الأوروبي	-0.19	1.82	0.59
العالم	-1.73	1.13	-0.55
جنوب آسيا	-4.48	0.42	-0.94
العالم العربي	-5.95	0.29	-0.70
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	-7.33	0.34	-0.92

المصدر: حسبت من: البنك الدولي، مؤشرات التنمية البشرية، سنوات متفرقة.

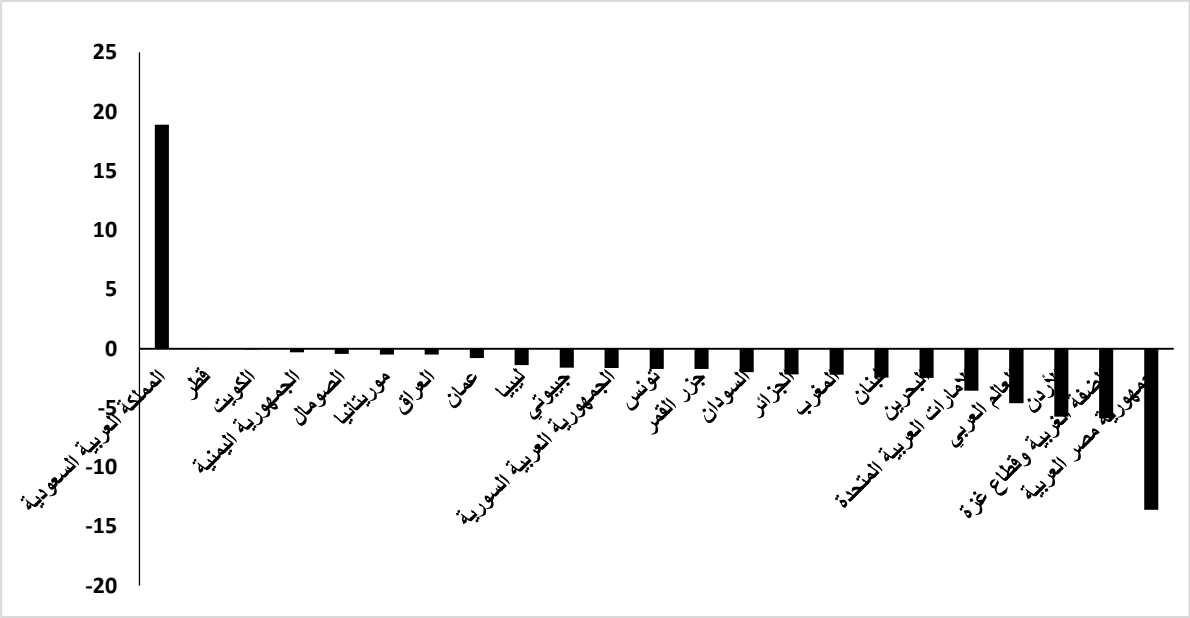

شكل (٣). معدلات التغير السنوية ومعدل النمو، لقوة العمل للإناث (كنسبة مئوية من السكان من النساء في الفئة العمرية ١٥ – ٢٤ بالدول العربية خلال الفترة (٢٠١٧–٢٠٢١).

المصدر: حسبت من: البنك الدولي، مؤشرات التنمية البشرية، سنوات متفرقة.

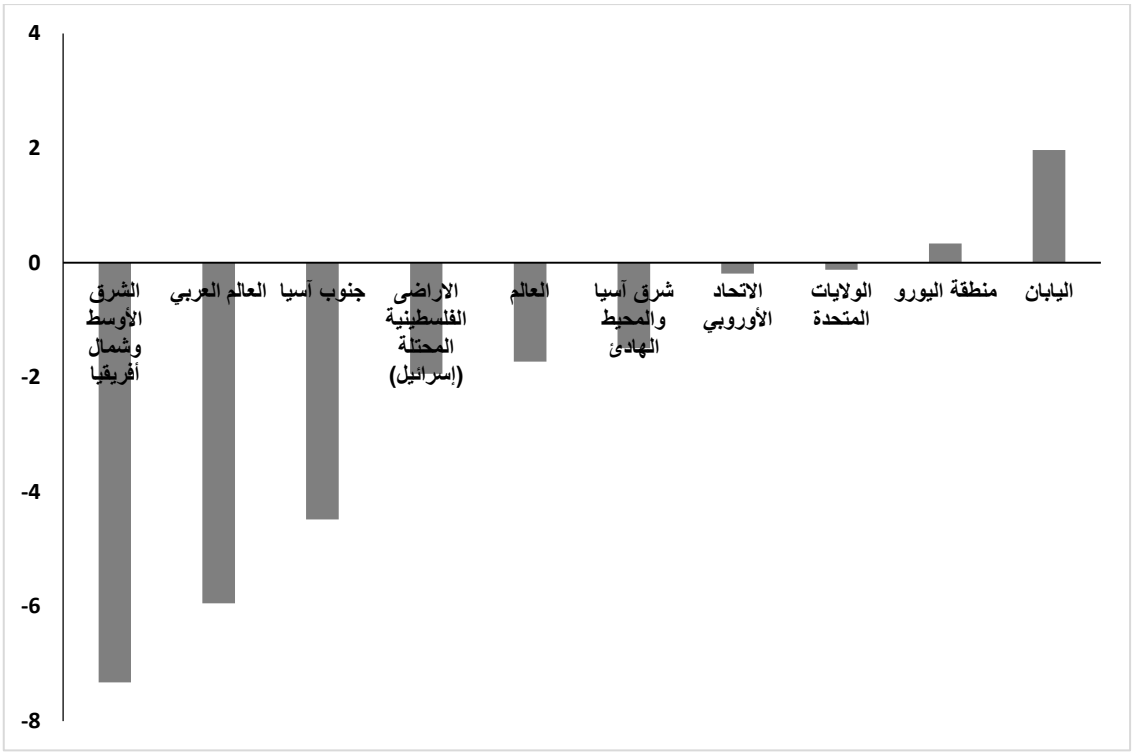

شكل (٤). معدلات التغير السنوية ومعدل النمو، لقوة العمل للإناث (كنسبة مئوية من السكان من النساء فى الفئة العمرية ١٥ –٢٤ بالدول المتقدمة خلال الفترة (٢٠١٧–٢٠٢١).

المصدر: حسبت من: البنك الدولي، مؤشرات التنمية البشرية، سنوات متفرقة.

ثالثاً: أهم الوسائل لتمكين المرأة في المملكة العربية السعودية:

تبين ان الدولة العربية التي ارتفعت بها الأهمية النسبية لمشاركة المرأة في العمل خلال فترة الدراسة هي المملكة العربية السعودية، لذا من المهم استعراض اهم الوسائل والسبل التي اتبعتها للوصول الى ذلك، وفيما يلي استعراضاً بأهم الوسائل التي مكنت المرأة في العمالة بالمملكة العربية السعودية، وحافظت على تطورها رغم الظروف المحلية والدولية (موقع العربية، ٢٠٢١):

[١] من الركائز الرئيسية لرؤية ٢٠٣٠ هو تمكين المرأة السعودية من خلال تفعيل دورها القيادي والاساسي في سوق العمل، وذلك للمشاركة في تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمملكة، والتي تتضمن تنوع الاقتصاد السعودي واستدامته، والارتقاء بالمملكة لتصبح من بين أكبر ١٥ اقتصاداً في العالم بناتج محلي إجمالي يصل إلى أكثر من ٦ تريليونات ريال. وأيضا لأن من أهداف رؤية ٢٠٣٠ جذب الاستثمارات العالمية، فذلك يعزز من توفير فرص عمل ضخمة لجميع السعوديين، رجالا ونساء.

[٢] إطلاق برنامج التحول الوطني، والذي تشارك فيها المرأة السعودية بدور اساسي من خلال تقلدها لمناصب قيادية وادارية وتشغيلية، لتحقيق ثمانية أبعاد استراتيجية لبرنامج التحول الوطني. وهذه الأبعاد الاستراتيجية تشمل الارتقاء بالرعاية الصحية، وتمكين فئات المجتمع من دخول سوق العمل، وتحقيق التميز في الأداء الحكومي من خلال التحول الرقمي وتعزيز مفهوم الحكومية الرقمية، وكذلك الإسهام في تمكين القطاع الخاص، وتطوير القطاع السياحي والتراث الوطني، وتعزيز التنمية المجتمعية وغيرها من المستهدفات الاستراتيجية وجميع تلك الأبعاد تشارك فيها المرأة السعودية بفعالية وكفاءة بجانب الرجل السعودي.

[٣] رفع كفاءة المرأة وتمكينها وزيادة مشاركتها الاقتصادية في سوق العمل، وانعكست الجهود والتشريعات الإصلاحية التي تمت خلال السنوات الأخيرة وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠ على مستهدفات تمكين المرأة، من خلال تذليل بعض العقبات المتعلقة بحرية التنقل والعمل والتعليم واستخراج وثائق السفر وإتمام العديد من المعاملات الحكومية. وقد منحت وزارة العدل السعودية المرأة القدرة على توثيق عقود تأسيس الشركات وإصدار الوكالات وفسخها، والرهن العقاري، وإفراغ العقارات، والإقرارات بالديون وسدادها، وغيرها من المعاملات الضرورية.

[٤] إتاحة مشاركة المرأة في العديد من مسارات التنمية الاقتصادية، حيث رُشحت في المجالس البلدية والغرف التجارية، وايضا أصبحت سفيرة ونائب وزير وملحق ثقافي وعضوة قيادية في مجلس الشورى والمناطق، ومثلت المملكة في المحافل العالمية، ومنها وفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة، كما ارتفع أعداد السعوديات العاملات في المدن الصناعية التي تشرف عليها "مدن" من نحو ٧٠٠٠ موظفة سعودية إلى أكثر من ١٧ ألف موظفة في عام ٢٠٢٠. وأيضا انضمت المرأة الى القطاع العسكري بوزارة الدفاع حيث تم تخريج أول دفعة من مركز تدريب الكادر النسائي للقوات المسلحة السعودية بمختلف الرتب العسكرية في عدة قطاعات مثل القوات البرية الملكية وقوات الدفاع الجوي والقوات البحرية الملكية وغيرها إلى جانب انضمامها الى قوة امن الحج والعمرة بالحرم المكي.

[٥] دخول المرأة السعودية في مجال ريادة الأعمال داخل المملكة، بدءًا من المشروعات الصغيرة إلى افتتاح المصانع، كمثال: احدى رائدات الاعمال السعوديات تمكنت من إنتاج وتصنيع المنتجات والملابس العسكرية، وايضا تمكنت من تصميم وإنتاج بدلة للتخفي الحراري والبصري بصناعة سعودية محلية الصنع بنسبة ١٠٠%. ومثال اخر لإحدى رائدات الاعمال السعوديات والتي تمكنت من تغطية السوق السعودي بصناعة وطنية خالصة، لمنتجات حاصلة على شهادة الأيزو واليونيدو، وايضا أسهمت في توظيف عدد كبير من الفتيات السعوديات في هذا المشروع.

وقد أعلن برنامج ضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "كفالة"، عن بلوغ إجمالي المنشآت المملوكة لسيدات الأعمال والمستفيدة من البرنامج خلال النصف الأول من العام الحالي، ٤٥٦ منشأة بتمويل بلغ ٤٣٢ مليون ريال؛ لترتفع بذلك نسبة استفادة سيدات الأعمال إلى ١٢٤ %، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وقد قامت المملكة من خلال وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بإطلاق مجموعة من المشاريع الداعمة للمرأة مثل المنصة الوطنية للقيادات النسائية والتي تعمل كأداة تمكن الجهات من التواصل وترشيح القياديات لمناصب قيادية وعسكرية أو مجالس إدارات أو وفود رسمية في المحافل الدولية بناء على معايير بحث ذكية بين المتقدمات. وكذلك توجد مبادرة التدريب والتوجيه القيادي لإثراء المعرفة لدى المرأة السعودية القيادية، وغيرها من المبادرات. كما بلغ إجمالي المنشآت المملوكة لسيدات الأعمال السعوديات خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١م أكثر من ٤٥٠ منشأة بتمويل بلغ ٤٣٢ مليون ريال، وارتفعت بذلك نسبة استفادة سيدات الأعمال إلى ١٢٤%، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٠م.

[٦] ومن الإنجازات التاريخية الكبيرة لتمكين المرأة السعودية هو تتويج الرياض "عاصمة للمرأة العربية" في عام ٢٠٢٠ تزامنًا مع ترأسها للدورة ٣٩ لاجتماع لجنة المرأة العربية، والتي أبرزت الإرادة الوطنية الداعمة لمكاسب المرأة في جميع المجالات، ومنها زيادة مشاركة المرأة الاقتصادية وحضورها الفعال في المناصب الادارية. ومن ثمار الرؤية حول تمكين المرأة كذلك هو تحقيق المملكة تقدما كبيرا في ٤ مؤشرات عالمية حول تمكين المرأة، ومنها تحقيق المركز الأول في "تحقيق المساواة بين الجنسين في معدل الالتحاق بالتعليم العالي" استناداً لنتائج مؤشر "الفجوة

بين الجنسين" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ونجحت المملكة كذلك في تسجيل ارتفاع كبير لنسبة النساء في تولي المناصب الإدارية بما نسبته ١٨٣%. وبالإضافة إلى ذلك، فقد حققت المملكة أكبر تحسن في مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، بقفزة نسبتها ١٥٠,٧% عن عام ٢٠١٧م، وذلك وفقاً لنتائج مؤشر "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون" الصادر عن البنك الدولي في شهر فبراير ٢٠٢١. كما تقدمت المملكة بـ ٣٣ مرتبة؛ وذلك في مؤشر "المساواة في الأجور بين المرأة والرجل في أعمال مماثلة" حسب التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

[٧] مكافحة التمييز في إطار العمل، فإن نظام العمل لا يفرق بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، كذلك لا يوجد تمييز في الأجر عند تساوي قيمة ونوعية العمل. وتوجد مساواة تامة بين الرجال والنساء في إعانة البحث عن العمل، وكذلك فيما يتعلق بدعم التدريب والتوظيف، توجد مساواة سواء من حيث مقدار دعم تكاليف التدريب أو الأجر أو مدة الدعم، ويوجد كذلك مساواة في سن التقاعد للرجل والمرأة. وأيضا تتكفل أنظمة المملكة لجميع المواطنين بالحق في التعليم مجاناً دونما أي تمييز، ومساواة الالتحاق ببرامج ابتعاث التعليم العالي.

كل ما سبق من وسائل ورؤية مكن المرأة السعودية أن لها دورًا رياديًا في بناء النهضة الاقتصادية، من خلال مشاركة مستدامة، كونها شريكا أساسيا في بناء وتعزيز قدرات الوطن وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

توصيات البحث:

بناء لما توصل اليه البحث من نتائج، لذا يوصى بما يلي:

[١] يجب وضع قوانيين تمكن للمرأة في العمل والمشاركة الاقتصادية، وتعديل القوانيين الراهنة التي تعوق ذلك في الدول العربية.

[٢] نشر الوعي المجتمعي بأهمية مشاركة المرأة في العمل وتأثيره اقتصاديا واجتماعيا. ونبذ العادات والمعتقدات الخاطئة في ذلك والت تعوق هذا الدور.

[٣] العمل على عدم التمييز ضد المرأة وأنها جزء مشارك بالمجتمع العربي واعطاءها الفرصة لإثبات تواجدها ومشاركتها.

[٤] دراسة أسباب تراجع المشاركة للمرأة في بعض الدول العربية وعلاقتها بالقوانيين والعادات والتقاليد ومن ثم تستطيع التواجد بفاعلية في المجتمع.

[٥] دراسة التجارب الناجحة في تمكين المرأة، وخاصة التجربة السعودية واليابانية كما أوضحت نتائج البحث، وكذلك منطقة اليورو. للاستفادة منها في تطبيقها في الدول العربية التي تعاني من تضاؤل مشاركة المرأة في المجتمع.

[٦] توفير المعلومات والإحصاءات عن مشاركة المرأة ومجالات عملها في الدول العربية، لإتاحة الفرصة من عمل أبحاث ودراسات تفيد في هذا الشأن.

الملخص:

يُعدّ توسيع الفرص الاقتصادية أمام المرأة أمرًا مهمًا لأنه عامل حاسم في تمكين المرأة. يجري تنفيذ جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن التمكين الاقتصادي في سياق حقوق المرأة والعمل، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة الشاملة التي تشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتكمن المشكلة البحثية في ان عدم مواكبة مشاركة المرأة بالدول العربية لمثيلتها في الدول الأخرى بالعالم، وهذا يرجع الى أسباب تنظيمية واجتماعية وغيرها، ويهدف البحث إلى دراسة وتحليل مشاركة المرأة في سوق العمل في الدول العربية، والوقوف على معدلات تغيرها ونموها، ومقارنتها بالدول الأخرى في العالم، وكذلك مشاركة المرأة في اهم الدول المتقدمة، علاوة على مشاركتها في اهم التجمعات الجغرافية بالعالم، وقد استخدم البحث الفترة الزمنية (٢٠١٧-٢٠٢١) باعتبارها اخر خمس سنوات، كما ان هذه الفترة شهدت احداث عالمية كثيرة اقتصادية وسياسية ومن ثم يلزم دراستها والوقوف على نتائجها. وكانت أبرز نتائج البحث: ان اعلى معدلات المشاركة والتي بلغت أكثر من ٢٠% استحوذت عليها ست دول، وهي دول كل من قطر، الامارات، البحرين، الكويت، السودان، وتونس، حيث بلغت نسبة المشاركة نحو ٣٥%، ٢٩,٤%، ٢٥,٨%، ٢٠,٨%، ٢٠,٨%، ٢٠,٥% لكل منها على الترتيب. وبلغت نسبة مشاركة المرأة في احدى عشر دولة عربية ما بين (١٠% - اقل من ٢٠%) من إجمالي فئة النساء محل الدراسة خلال نفس فترة الدراسة، وهي دول كل من موريتانيا، المغرب، لبنان، عمان، مصر، جزر القمر، جيبوتي، الأردن، الصومال، سوريا، ليبيا، بنسبة مشاركة بلغت نحو ١٩,٣%، ١٨,٥%، ١٨,٣%، ١٧,٩%، ١٤,٣%، ١٣,٦%، ١٣,٥%، ١٢,٥%، ١٢,٣%، ١١,٩%، ١١,٢% لكل منها على الترتيب. وبلغت نسبة مشاركة المرأة في خمس دولة عربية اقل من ١٠% من إجمالي فئة النساء محل الدراسة خلال نفس فترة الدراسة، وهي دول كل من اليمن، الجزائر، السعودية، الضفة الغربية وقطاع غزة، والعراق، حيث بلغت نسبة المشاركة نحو ٩,٩%، ٩,٣%، ٨,٣%، ٨,١%، ٦% لكل منها على الترتيب. كذلك تبين ان متوسط هذه المشاركة في العالم العربي بلغت نحو ١١%، في حين بلغت ٣٢% كمتوسط لكل دول العالم، كما بلغت نحو ٤٢,٨% في شرق اسيا والمحيط الهادي، ونحو ٣٧,٤% في منطقة اليورو، بينما بلغت نحو ٣٦,١% في الاتحاد الأوروبي، في حين بلغت نحو ١٣,٧% في جنوب اسيا، بينما بلغت نحو ١٠,٨% في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. كما بينت النتائج ان اعلى معدلات الانخفاض في هذه المشاركة والتي بلغت أكثر من ٥% استحوذت عليها ثلاث دول، وهي دول كل من مصر، الضفة الغربية وقطاع غزة، والاردن، حيث بلغ نسبة التراجع خلال فترة الدراسة في

المشاركة نحو ١٣%، ٥,٨٨%، ٥,٧٤%، لكل منها على الترتيب. وان احدى عشر دولة عربية كان معدل الانخفاض في حدود (١%- اقل من ٥%)، وشملت دول كل من الامارات، البحرين، لبنان، المغرب، الجزائر، السودان، جزر القمر، تونس، سوريا، جيبوتي، ليبيا، حيث بلغ معدل الانخفاض خلال نفس فترة الدراسة نحو ٣,٥٤%، ٢,٤٨%، ٢,٤٥%، ٢,٢%، ٢,١٨%، ١,٩٧%، ١,٧٢%، ١,٧%، ١,٦٣%، ١,٦%، ١,٣٩% لكل منها على الترتيب في حين تبين ان اعلى معدلات الانخفاض في هذه المشاركة والتي بلغت أكثر من ٥% استحوذت عليها اربعة دول، وهي دول كل من مصر، الضفة الغربية وقطاع غزة، الاردن، والإمارات العربية المتحدة، حيث بلغ نسبة التراجع خلال فترة الدراسة في المشاركة نحو ١٣%، ٥,٨٨%، ٥,٧٤%، ٣,٥٤% لكل منها على الترتيب. واستحوذت سبع دول عربية على انخفاض اقل من ١% خلال فترة الدراسة، وشملت دول كل من قطر، الكويت، اليمن، الصومال، موريتانيا، العراق، عمان، حيث بلغت نسبة الانخفاض نحو ٠,٠٤%، ٠,٠٧%، ٠,٧%، ٠,٤٥%، ٠,٤٩%، ٠,٥%، ٠,٨% لكل منها على الترتيب. وتراجعت المشاركة في كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة (إسرائيل)، والولايات المتحدة الامريكية بنحو ١,٩٤%، ٠,١٢% لكل منها على الترتيب، بينما ارتفعت نسبة المشاركة لليابان بنحو ١,٩٧%. كما بلغ الانخفاض لمشاركة المرأة عربياً كمتوسط لكل الدول العربية نحو ٥,٩٥%، وكانت نظيرتها نحو ١,٧٣% كمتوسط لكل العالم، وبالتالي يتضح ان الانخفاض عربيا أكبر بكثير من المستوى العالمي، في حين بلغت نحو ١,٤٩% في شرق اسيا والمحيط الهادي، بينما بلغت نحو ٠,١٩% في الاتحاد الأوروبي، في حين بلغت نحو ٤,٤٨% في جنوب اسيا، بينما بلغت نحو ٧,٣٣% في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. بينما حققت منطقة يورو ارتفاع في المشاركة بمعدل نمو بلغ ٠,٣٣%. يتبين من ذلك ان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا كانت أكثر المناطق تأثيرا، يليها العالم العربي، بينما كانت اقل انخفاض في الاتحاد الأوروبي. وأوصى البحث بوضع قوانيين تمكن للمرأة في العمل والمشاركة الاقتصادية، وتعديل القوانيين الراهنة التي تعوق ذلك في الدول العربية. ونشر الوعي المجتمعي بأهمية مشاركة المرأة في العمل وتأثيره اقتصاديا واجتماعيا. ونبذ العادات والمعتقدات الخاطئة في ذلك والت تعوق هذا الدور. ودراسة التجارب الناجحة في تمكين المرأة، وخاصة التجربة السعودية واليابانية كما أوضحت نتائج البحث، وكذلك منطقة اليورو. للاستفادة منها في تطبيقها في الدول العربية التي تعاني من تضاؤل مشاركة المرأة في المجتمع.

المراجع:

محمود محمد ، سليمان، سرحان أحمد، النشاوى، حسن عدلي: القدرة التنافسية التصديرية للبرتقال في السوق الأفريقي، مجلة العلوم الزراعية المستدامة، جامعة كفر الشيخ، العدد الثاني، المجلد (٤٦)، ٢٠٢٠.

١. البنك الدولي، مؤشرات التنمية البشرية، سنوات متفرقة.

٢. العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة العين، وحدة تمكين المرأة.

٣. نقلا عن صحيفة المال، والموقع الرسمي لقناة العربية.

4. Elhamoly. Adel Ibrahim, Awad. Myada Elshwatfy, Hassan .Esraa Ali, Evaluating of Mobile Phone Use in Awareness Developing of Rural Women's in The Motherhood Care Field at Shenno Village, Kafr El-Sheikh district, Kafr El-Sheikh Governorate, Volume 47, Issue 3 - September 2021, Pages 325-340

5. Hashem, Ahmed; ali , manal fahmey Rural women's knowledge of the therapeutic role of functional foods for some diseases in Kafr El-Sheikh Governorate, Journal of Sustainable Agricultural Sciences (JSAS), Volume 49, Issue 2, June 2023, Pages 223-239.

6. Elhamoly , Adel Ibrahim, Elspeay , frag Mohamed, Elsherbeiny, Ashraf A, Farmers' knowledge of the extension recommendations related to the use of some agricultural pesticides at Elhamol district, Kafrelsheikh Governorate, Journal of Sustainable Agricultural Sciences (JSAS), Volume 48, Issue 4 - Serial Number 4, December 2022, Pages 425-44.

Economic Analysis of Women's Participation in the Economies of Arab Countries

Sarhan A. Soliman

Agricultural Economics Research Institute, Agricultural Research Centre, Egypt

EGYPT, Ministry of Agriculture and Land Reclamation, Agricultural Research Center, Agricultural Economics Research Institute. The research aims to study and analyze women's participation in the labor market in the Arab countries, and compare it with other countries in the world, as well as women's participation in the most important developed countries, during the time period (2017-2021), and the most prominent results were: The highest participation rates were acquired by six countries, namely The countries of Qatar, UAE, Bahrain, Kuwait, Sudan, and Tunisia, where it reached about 35%, 29.4%, 25.8%, 20.8%, 20.8%, and 20.5%. In eleven Arab countries, it reached between (10% - less than 20%), which are the countries of Mauritania, Morocco, Lebanon, Oman, Egypt, Comoros, Djibouti, Jordan, Somalia, Syria, Libya, by about 19.3%, 18.5%, 18.3%, 17.9%, 14.3%, 13.6%, 13.5%, 12.5%, 12.3%, 11.9%, 11.2%. In five Arab countries, it reached less than 10%, namely the countries of Yemen, Algeria, Saudi Arabia, the West Bank and Gaza Strip, and Iraq, at about 9.9%, 9.3, 8.3%, 8.1%, and 6%. The average of this participation in the Arab world amounted to about 11%, while it reached 32% as an average for all countries of the world, about 42.8% in East Asia and the Pacific, about 37.4% in the euro area, about 36.1% in the European Union, and about 13.7% in South Asia, while it reached about 10.8% in the Middle East and North Africa. Seven Arab countries accounted for a decrease of less than 1%, including the countries of Qatar, Kuwait, Yemen, Somalia, Mauritania, Iraq, and Oman, where the percentage of decline was about 0.04%, 0.07%, 0.7%, 0.45%, 0.49%, 0.5%, and 0.8%. It decreased in the occupied Palestinian territories (Israel) and the United States of America by about 1.94% and 0.12%, while it increased in Japan by about 1.97%. The decline in women's participation in the Arab world reached about 5.95%, and its counterpart was about 1.73% for the whole world, while it reached about 1.49% in East Asia and the Pacific, about 0.19% in the European Union, about 4.48% in South Asia, and about 7.33% in Middle East and North Africa region. While the euro area achieved a growth rate of about 0.33%. The research recommended the development of laws that enable women to work and participate in the economy. Spreading community awareness of the importance of women's participation in work and its economic and social impact.

Keywords: Arab economist, women's work, women's participation, work, women's empowerment.